دور أدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا

أ. رمضان عبد الله الشبة
قسم الاقتصاد/ الجامعة المفتوحة طرابلس
Ramadanshappa33@gmail.com

أ. مصطفى مسعود حدود
كلية الاقتصاد. الزاوية / جامعة الزاوية
muhadud@yahoo.com

أ. سعد سالم خلف الله
كلية الاقتصاد/ جامعة طرابلس
Saada1984@gmail.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف والكشف عن مستوى التعليم التقني (المهني) العالي وتقييم وضع المعاهد التقنية العليا من خلال دور أدارة المعرفة كإدارة مستحدثة في أطار دراسة استشرافية داخل للمعاهد التقنية، فإدارة المعرفة تشكل عنصراً ضرورياً لبقاء المنظمة وتفوقها، وتطوير أدائها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية .حيث إن تبني إدارة المعرفة في المعاهد التقنية العالية يحقق عددّا من الفوائد منها على سبيل المثال : زيادة الكفاءة والفعالية في الأداء داخل الوحدة التعليمية من جهة والعمل على توجيه وأعداد الخرجين بما يتماشى مع سوق العمل من جهة، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وتحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الإبداع، وتحقيق ميزة تنافسية وسرعة الاستجابة للتغييرات في البيئة المحيطة داخل المعاهد التقنية العليا وبعض الإحصائيات ذات العلاقة ،كذلك التعرف على وضع الطلبة ومخرجات التعليم التقني من حيث نسبة مشاركتهم في أداء الاقتصاد ، ولتحقيق هدف البحث تم أتباع المنهج الاستشرافي الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى أن المعاهد التقنية العليا تنتشر انتشارا أفقيا مشكلة بعدا استراتيجي لعملية التعليم العالي في ليبيا، كذلك خلصت الدراسة إلى أن هناك خلل كمي في بعض السنوات محل الدراسة وان هناك خلل نوعي في مرحلة الدراسة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن مخرجات التعليم التقني العالي تعاني من قلة استيعابها في سوق العمل شأنها شأن باقي فئات الخريجين لنفس الأسباب تقريبا وهي الاختلال الكمي سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وهذا الوضع بالتالي أدى إلى تعطيل هذا المورد البشري المهم وقلة مساهمة هذه المخرجات في عملية التنمية بشكل عام.

Abstract:
The aim of this study was to identify and reveal the level of technical education (vocational) and evaluate the status of higher technical institutes through some relevant statistics, as well as to identify the status of students and outputs of technical education in terms of their participation in the performance of the economy. Further, in the sustainable development in Libya, and to achieve the goal of research was followed descriptive analytical approach, and the study reached a set of results is that the Higher Technical Institutes spread horizontally as strategic dimension of the process of higher education in Libya. Furthermore, the study found that the outputs of higher technical education suffer from a lack of absorption in the labor market, as do the other categories of graduates for the same reasons, namely, the quantitative imbalance, both in the public sector or the private sector. This situation has therefore disrupted this important human resource and the limited contribution of these outputs to the development process in general.

المقدمة

ترتكز أدارة المعرفة على عمل الشيء الصحيح وليس عمل الشيء بشكل الصحيح وهذا ما نحتاجه في مؤسساتنا التعليمية والتي منها المعاهد التقنية العليا لما لها من دور فعال في تخريج الكوادر الفنية التي يحتاجها سوق العمل ، وهذا يعني أن أدارة المعرفة هي أطار عمل بما في ذلك تكوين المعرفة في المؤسسة وبثها وتجديدها وتطبيقها ويقصد هنا بالمؤسسة المعهد العالي التقني لما له دور فعال في مخرجات التعليم العالي من جهة ومدخلات سوق العمل من جهة ومن خلال دور أدارة المعرفة يجب العمل على تحسين كفاءة وأداء مخرجات التعليم التقني العالي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل ، عليه أصبحت إدارة المعرفة مطلب أساسي في المؤسسات لأهمية دورها وفاعليتها ويري الباحثون من خلال هذه الورقة أن إدارة المعرفة لها دور فعال في المؤسسات التعليمية والتي من ضمنها المعاهد التقنية العليا وهي تساهم بشكل فعال في تحقيق مجموعة من الأهداف لمخرجات المعاهد التقنية العليا ودرجات تقدمها العلمي، و التقني من الناحية النوعية والكمية على حد السواء وتنطلق هذه النظرة من محاولة التركيز على الأبعاد البيئية والاجتماعية للمعرفة، وذلك مع البعد الاقتصادي الذي كانت نماذج المعرفة التقليدية تركز عليه، وحيث إن مخرجات التعليم العالي التقني (المهني) لصيقة بالعمل من حيث الجودة والنوعية التي يجب أن تتوفر في سوق العمل للمساهمة وبشكل فعال في العملية الاقتصادية من جهة واستمرارية هذه المخرجات من جهة أخرى وتطويرها بشكل مستمر ، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هل إدارة المعرفة تشكل بعدا إيجابيا في المعاهد التقنية العالية ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية ككل ؟

ولكي يتم الإجابة على هذا السؤال يجب تقييم مخرجات المعاهد العليا التقنية تقييما يخضع لمعايير إدارة المعرفة.

أن خريجي المعاهد العليا التقنية من المفترض أن يكونوا بجميع تخصصاتهم من القوى البشرية المتعلمة المرغوبة في سوق العمل، بما تمثله هذه الفئة من قوة التحصيل العلمي وصفوة الطبقة المتعلمة، ولكن للأسف عندما يتخرج الطالب من مرحلة التعليم العالي أي أن كان تخصصه نجد أنه يصطدم بواقع مرير يتمثل في أن فرصة حصوله على عمل متناقصة في ظل الظروف الحالية.

المشكلة:

المشكلة البحثية لهذا البحث تتمثل في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما مدى مساهمة إدارة المعرفة في مخرجات التعليم التقني العالي؟

أي بمعنى ما مدى استدامة هذه المخرجات في المحافظة على جودتها وتطويرها من جهة ومن جهة أخرى ما مدى مساهمتها والاستفادة منها في سوق العمل.

الأهداف:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في:

1. التعرف والكشف على مستوى التعليم التقني (المهني) العالي في ليبيا بشكل عام.
2. التعرف على مدى مساهمة إدارة المعرفة كإدارة مستحدثة في تطوير المعاهد التقنية العالية كمؤسسة اقتصادية اجتماعية
3. التعرف على دور إدارة المعرفة في التنسيق بين مخرجات العليم التقني العالي وسوق العمل

الأهمية:

1. تكمن أهمية هذا الموضوع في الإضافة العلمية في مجال إدارة المعرفة والتنفيذ لبرامج التنمية وإسقاطها على مخرجات التعليم التقني (المهني) العالي.

2. أهمية مخرجات التعليم التقني العالي وما تشكله من جزاء كبير من متطلبات سوق العمل.

الفرضية:

تتمثل فرضيات هذا البحث في الآتي:

1. أن مخرجات التعليم التقني (المهني) العالي لا تتمتع بالبعد الاقتصادي الإيجابي من ناحية إدارة المعرفة وذلك ينعكس في ضعف استيعاب سوق العمل لهذه المخرجات.
2. هناك خلل نوعي في مخرجات التعليم التقني (المهني) العالي نتيجة لضعف الجانب العملي في فترة الدراسة للطالب.

المنهجية:

سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال تكوين بعض المؤشرات الإحصائية بخصوص متغيرات البحث وتحليلها باستخدام بعض المقاييس الإحصائية الوصفية للوصول لنتائج بخصوص أهداف البحث.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في هذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1984م إلى سنة 2018م حسب بعض البيانات المتوفرة خلال هذه المدة عن المعاهد التقنية (المهنية) العالية في ليبيا.

1. الإطار النظري والدراسات السابقة

أ- (إجباره،علوش،2017م) دراسة بعنوان اتجاهات طلاب الثانوية العامة في مدينة بنغازي نحو التعليم التقني، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات الطلاب في مرحلة الدراسة الثانوية نحو التعليم التقني، كذلك تحديد مدى الاختلاف في هذه الاتجاهات نحو التعليم التقني باختلاف بعض المتغيرات وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة كما هي في واقع الحال وقد توصلت الدراسة إن اتجاهات طلاب الثانوية العامة القسم العلمي بمدينة بنغازي نحو التعليم التقني قد جاء بمستوى متوسط يميل للتدني، كذلك بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة في اتجاهات الطلاب نحو التعليم يمكن ان تعزى لمتغير النوع، كما كشفت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية في اتجاهات الطلاب نحو التعليم التقني يمكن إرجاعها للمستوى التعليمي لرب الأسرة كذلك أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة معنوية في اتجاهات الطلاب نحو التعليم التقني تعزى لوجود ممارسين للعمل التقني في الأسرة وهذه الفروق لصالح الطلاب الذين يوجد في أسرهم ممارسين للعمل التقني.

ب- (أبوخشيم،بدران،2017م) دراسة بعنوان التخطيط الاستراتيجي وأثره في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي والتقني، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي من حيث تطبيق التخطيط الاستراتيجي في تلك المؤسسات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت الدراسة أن هناك ارتفاع في مستوى تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي حيث أن هناك ارتفاع في مستوى اقتناع إدارات الكليات بالتخطيط الاستراتيجي ونشر ثقافته أيضا هناك ارتفاع في مستوى مشاركة الموارد البشرية في عملية التخطيط الاستراتيجي وقلة الموارد المالية لتنفيذه كذلك توصلت الدراسة إلى إن هناك ارتفاع في مستوى مواكبة عملية التطوير للتخطيط الاستراتيجي كما توصلت الدراسة أيضا لأسباب انخفاض تطبيق التخطيط الاستراتيجي متمثلة في أن أدارة الكليات لا تقوم بشكل مستمر وفعال بإقامة ورش

عمل في مجال التخطيط الاستراتيجي كذلك قلة الدورات التدريبية في هذا المجال وأيضا أن أدارة الجامعة لأتقدم مخصصات مالية كافية لتنفيذ التخطيط الاستراتيجي في الكليات .

ج- (الجازوي، بوجلال،2017) دراسة بعنوان استراتيجية مقترحة لإدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وقد هدفت هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية من أجل أيجاد وتطوير أدارة للمعرفة بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذا الهدف، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه تبني إدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا من بينها، افتقارها للرأسمال البشري نتيجة أزمة هجرة كفاءاتها بسبب نقص جدية استثمارها للموارد البشرية بصورة مستدامة من جهة، وأحكام سيطرة الدول المتقدمة على حقوق الملكية من جهة ثانية، إضافة إلى ضعف اهتمامها بالتوثيق كذاكرة تنظيمية مما يجعل النظم المؤسسية تواجه خطرا كبيرا نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها الإفراد الذين يغادرونها لسبب أو لأخر، حيت أن الثقافة التنظيمية باعتبارها محور أساسي لإدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي فهي غير سائدة بالشكل المطلوب فيها كما أن صفات القيادة الإدارية غير مساعدة لتبني إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بها، هذا إلى جانب الهيكل التنظيمي للمؤسسات فهو جيد إلى حد ما، و أخير متطلبات التكنولوجيا كذلك متوفرة إلى حدا ما في تلك المؤسسات وأن وجدت هذه المتطلبات التكنولوجية فهي ليس بصفة دائمة و متجددة.

د- (عبدالمجيد مهنا،2012) أدارة المعرفة دور جديد لاختصاصي المكتبات والمعلومات، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور اختصاصي المكتبات والمعلومات في إدارة المعرفة كدور لا يختلف من حيث المبدأ عن ممارسات إدارة المعلومات وعملياتها، ولكن التغييرات الجذرية في بيئة الأعمال أضافت محددات ونشاطات إلى التطبيقات التقليدية في معالجة المعلومات، فالمعرفة ليست مجرد وثائق وملفات وبرامج يتم تقاسمها بل الكثير منها يكمن في عقول الأفراد والجماعات وعليه فإن إدارتها أكثر من مجرد وثائق وملفات وبرامج المعلومات الصريحة المتدفقة وكيفية انتقاء المطلوب منها واقتنائه وتنظيمه، وكيف تطور دور أمين المكتبة ليصبح مدير معرفة .ويعرض ويناقش المهارات المطلوبة لإدارة المعرفة والفهم المطلوب لتكوين مدير معرفة ناجح.

هـ- (ريما علي حلاق،2014م) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور إدارة المعرفة التي يمارسها المديرون والمدرسون في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق من وجهة نظر المديرين والمدرسين وفقا لرؤية مجموعة من الاتجاهات وهي واقع ممارسة إدارة المعرفة في المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق من وجهة نظر المديرين و المدرسين كذلك واقع ممارسة عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق من وجهة نظر المديرين و المدرسين وتكونت عينة البحث من جميع مديري المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق والبالغ

عددهم(76 مديراً، ومن 500)مدرساً من مدرسي المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق تم اختيارهم بطريقة عشوائية، واستخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

2- تعريف المصطلحات

2-1التعليم التقني

مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم (التقني) التي تشمل بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيا والعلوم ذات الصلة، اكتساب المهارات العملية، المواقف والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (إجباره،علوش،2018، ص34)

2-2 إدارة المعرفة:

2-2-1 مفهومها: هي "مزيج من الخبرات والتجارب والقيم والمعلومات التي يحصل عليها الفرد وتساعده في اتخاذ قرارات صائبة تجعل من أدائه أكثر فعالية، فالمعرفة الفاعلة هي جوهر الإبداع والابتكار. (ريما علي حلاق، ص32)

2-2-2 أهداف إدارة المعرفة:

هناك عدة أهداف تأخذ البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي ومن أهم هذه الأهداف

1. توليد المعرفة اللازمة لتحقيق عمليات التعلم، ونشرها إلى الجهات ذات العلاقة.
2. تساعد على بناء اختصاصي المعرفة وهم الأشخاص الذين لديهم معلومات حول تخصص ما.
3. أسر المعرفة من مصادرها وخزنها وإدامتها، وتحديد المعرفة الجوهرية وكيفية الحصول عليها.
4. خلق البيئة التنظيمية التي تشجع كل فرد في المنظمة على المشاركة بالمعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين، وبناء إمكانات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة والتحفيز والتنافس من خلال جمع الأفكار الذكية من ميدان العمل ونشرها بالشكل المناسب والتصميم الهادف، والتكيف مع الاضطرابات والتعقيدات البيئية.
5. يؤدي إلى التنظيم الذاتي والتعلم، وبالتالي فإنها تهدف من خلال ذلك إلى خلق القيمة عن طريق التخطيط لها والجودة العملياتية وإدارة وتطوير العاملين، والتقييم المستمر لجودة المنتج والإنتاج.
6. السعي لإيجاد قيادة فاعلة وقادرة على بناء وتطبيق وأضافه مدخل اقتصادي عن طريق إدارة المعرفة.

لكي يتم الربط العلمي والمنطقي بين مفهوم إدارة المعرفة وبين التعليم التقني العالي سيقسم هذا البحث إلى محوريين أساسيين هما:

3- المحور الأول :الوضع الحالي للتعليم التقني (المهني) العالي وتقييمه يعد التعليم التقني العالي أساساً للحركة التربوية المعاصرة، والذي يتمكن من خلاله المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع مطالبه وحاجاته عبر برامج مكثفة لتخطيط القوى العاملة، فالتعليم التقني شرط أساسي للمحافظة على المكاسب المتحققة في جزاء كبير من القوى العاملة داخل الدولة والعمل على تنميتها، ولكي يتم هذا يجب أن تكون مؤسسات التعليم التقني العالي ذات كفاء مهنية عالية.

3-1 الواقع الحالي للتعليم التقني (المهني) العالي

تعد المعاهد التقنية العالية هي الركيزة والمؤسسة الفعالة للتعليم التقني العالي في ليبيا ، حيث يوضح الجدول رقم (1) أن عدد المعاهد التقنية العليا حتى أعداد هذه الدراسة (112) معهد منها (18) معهد متخصصة في التقنيات الطبية وأن (94) معهد متخصصة في العلوم والتقنية ، كذلك يوضح الجدول رقم (2) توزيع المعاهد التقنية العليا في ليبيا حسب المناطق ، حيث أن هناك (67) معهد في المنطقة الغربية و(29) معهد في المنطقة الشرقية و(17) معهد في المنطقة الجنوبية بأجمالي قدره (112) معهد ونلاحظ من خلال هذا التوزيع أن نصيب الأسد من مجموع المعاهد التقنية العالية يقع في المنطقة الغربية.

جدول رقم (1) توزيع المعاهد العليا حسب التخصص

ت	تخصص المعهد العالي	العدد
1	المعاهد العليا للتقنيات الطبية	18
2	المعاهد العليا للعلوم والتقنية	94
	الإجمالي	112

المصدر: مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بأدارة المعاهد التقنية العليا،2019م

شكل رقم (1) توزيع المعاهد المهنية العليا حسب التخصص

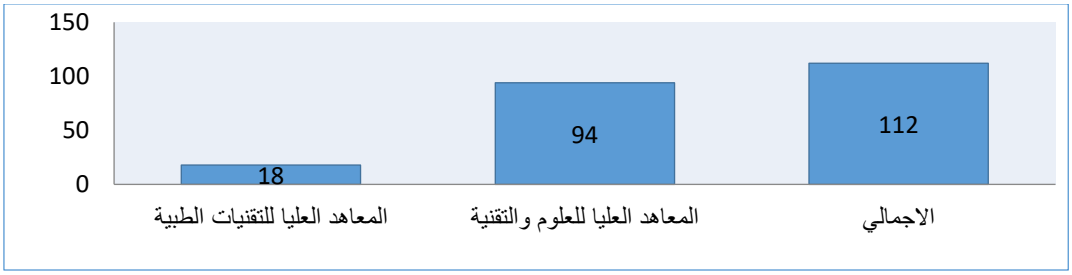

الجدول رقم (2) توزيع المعاهد المهنية العليا حسب المناطق (4)

ت	المنطقة	العدد
1	المنطقة الغربية	67
2	المنطقة الشرقية	29
3	المنطقة الجنوبية	17
الإجمالي		112

المصدر: مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا،2019م

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن عدد الطلبة المتجهين إلى التعليم المهني في سنة 1984م (404) طالب وطالبة ويعزى هذا العدد الضئيل مقارنة بتعليم الجامعي إلى أن التعليم المهني العالي بداء في ليبيا سنة 1979 (مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا)، ثم بداء هذا العدد بزيادة خلال السنوات المتتالية حسب ما هو موضح في الجدول رقم (3) حتى صار عدد الطلبة والطالبات في التعليم التقني العالي يمثل نصف العدد المتوجه إلى التعليم الجامعي تقريبا وهذا يرجع في اعتقاد الباحثون إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي إن عدد المعاهد المهنية بداء يتزايد تدريجيا في كافة مناطق ليبيا وثانيا أن مخرجات التعليم التقني المتوسط أمامها طريق الدراسة العليا متمثل في المعاهد التقنية العليا وثالثا زاد الوعي عند الطلبة والمعرفة عند المفاضلة والاختيار.

الشكل رقم (2) توزيع المعاهد التقنية (المهنية) العليا حسب المناطق

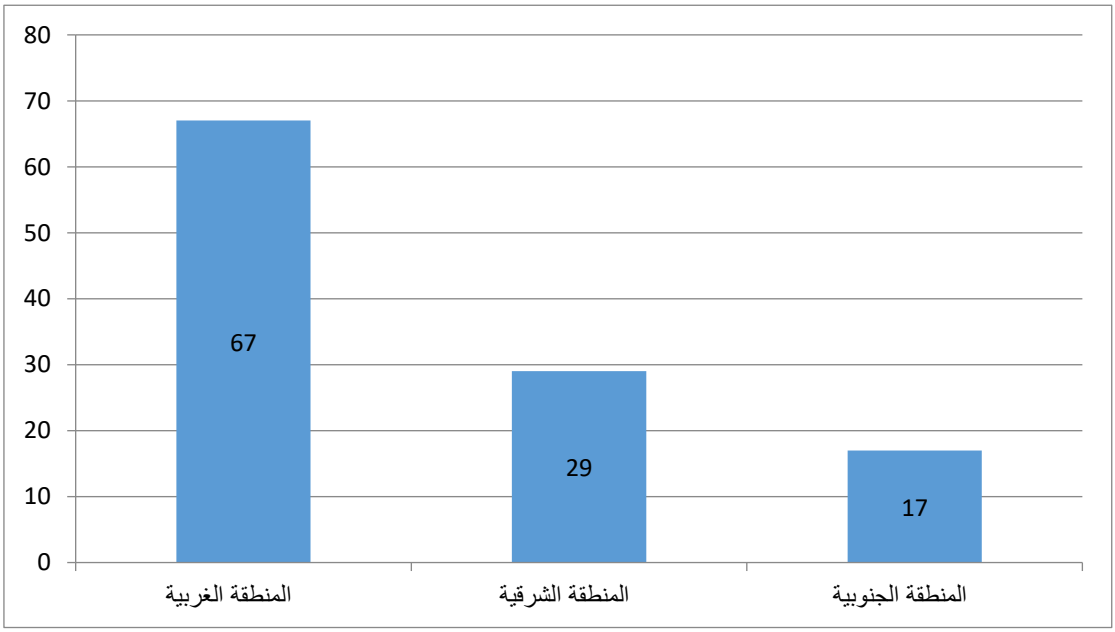

الجدول رقم (3) التوزيع العددي والنسبي حسب الحالة التعليمية في ليبيا ما بعد الثانوي خلال السنوات (1984-1995-2003-2010)

الحالة التعليمية	1984		1995		2003		2010	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التعليم التقني العالي	404	1.5	9707	8.5	-	-	168746	34
التعليم الجامعي	28540	98.5	105619	92	366337	-	325721	66
المجموع	28944	100	115326	100	366337	-	494467	100

المصدر: إعداد الباحثون، من خلال الشبه، حدود، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، ورقة منشورة المجلة الجامعة، الزاوية 2015م.

الجدول رقم (4) إحصائية الطلبة في المعاهد العليا لسنة 2018م.

ذكور	إناث	الإجمالي
39545	23963	63508

المصدر: مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا،2019م

الشكل رقم (3) إحصائية الطلبة في المعاهد العليا لسنة 2018

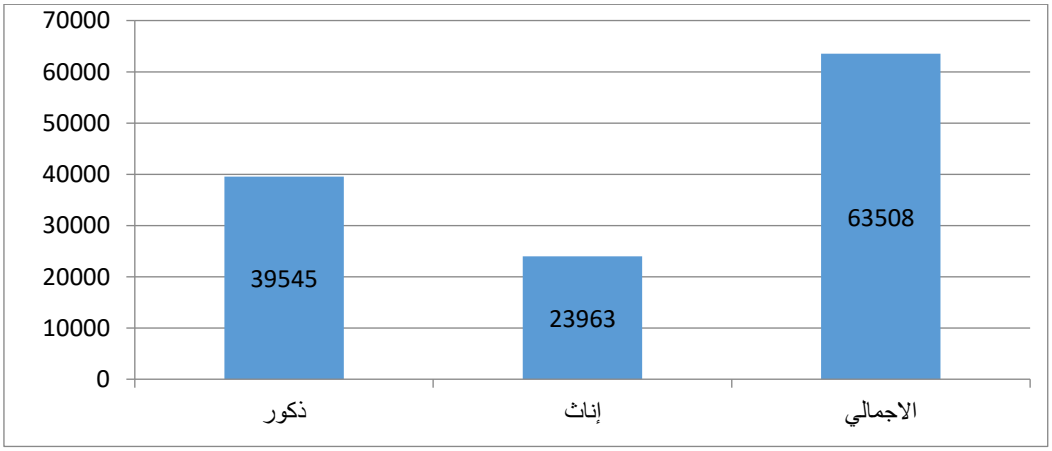

عند مقارنة إحصائية أجمالي الطلبة والطالبات في المعاهد التقنية العليا من خلال الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) نلاحظ أن الأعداد في تزايد مستمر خلال السنوات 1984م-1995م-2003م-

2010م على التوالي ولكن هذا العدد الذي يمثل أجمالي الطلبة والطالبات قد أنخفض بشكل ملحوظ في سنة2018 م ويعزى هذا الانخفاض في اعتقاد الباحثون ربما للفجوة الزمنية بين سنة 2010م-2018م وما مرة به البلاد من مشاكل أمنية أدت إلى إغلاق بعض المعاهد في مناطق الصراع كذلك رحيل جزاء كبير من أعضاء هيئة التدريس المغتربين.

جدول رقم (5) إحصائية أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا 2018م

ت	الدرجة العلمية	العدد
1	أستاذ	7
2	أستاذ مشارك	29
3	أستاذ مساعد	80
4	محاضر	381
5	محاضر مساعد	2226
	الإجمالي	2723

المصدر: مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا،2019م

شكل رقم (4) إحصائية أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد المهنية العليا 2018م

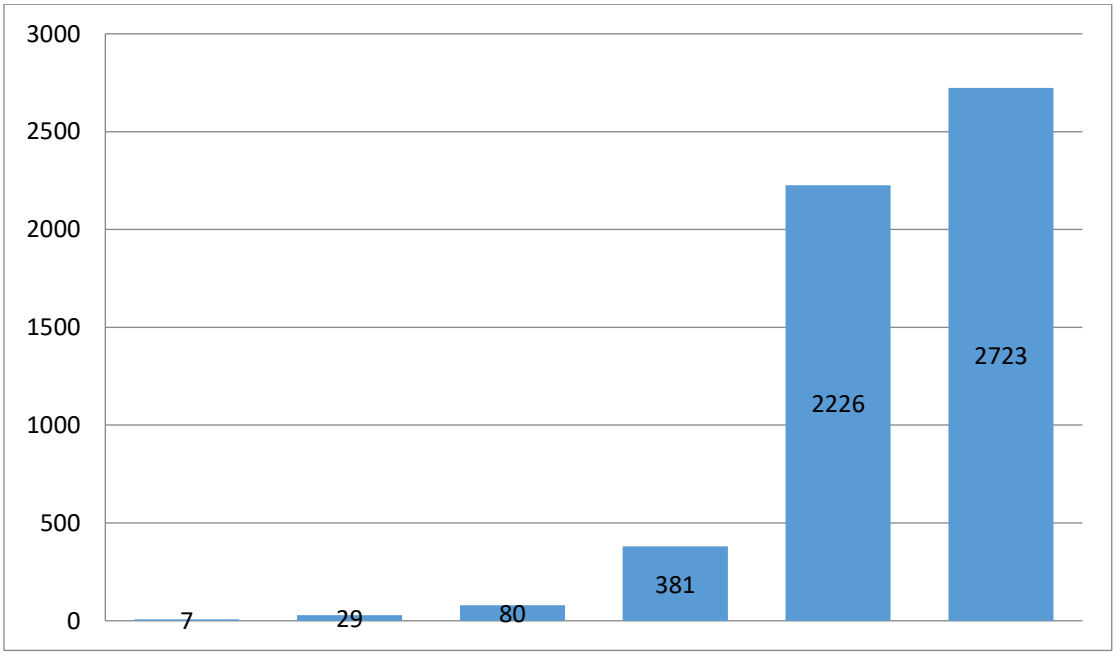

الجدول رقم (6)

عدد الموظفين بالمعاهد التقنية العليا 2018م		
ذكور	إناث	المجموع
4205	7808	12013

المصدر: مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا،2019

شكل رقم (5) عدد الموظفين بالمعاهد التقنية العليا 2018م

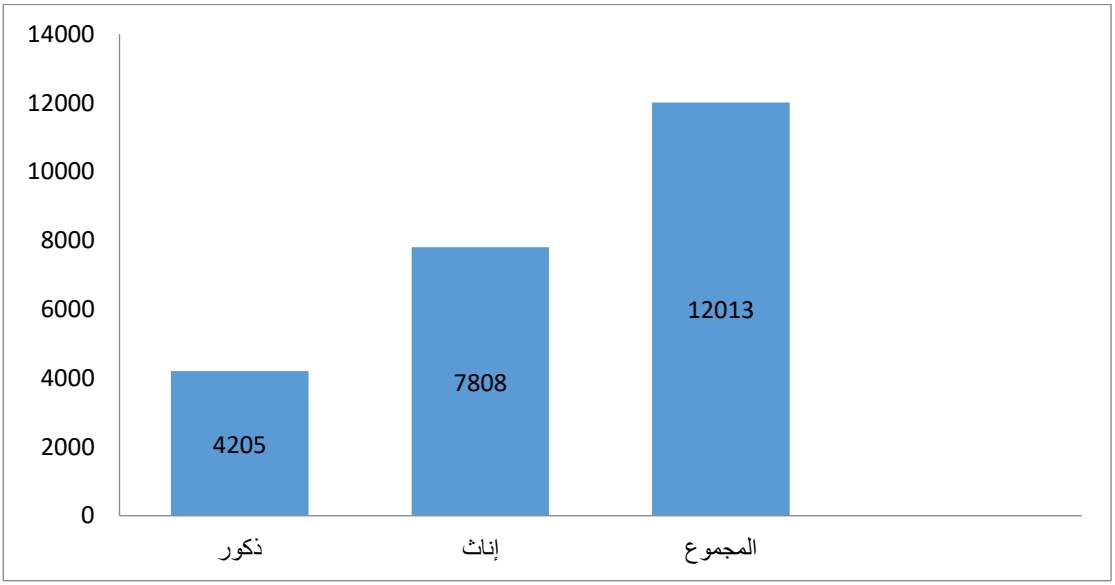

الجدول رقم (5) يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس حسب درجاتهم العلمية في المعاهد التقنية العليا لسنة 2018م وهذ بعني أنه في المتوسط هناك عضو هيئة تدريس واحد لكل (23) طالب وهو معدل جيد أذا ما أسقطناه على أستاذ يحاضر في قاعة دراسية، كذلك أن أجمالي الموظفين عندما يتم تقسيمهم على مجموع الطلبة والطالبات فان المتوسط يساوي موظف لكل خمسة طلبة وهو معدل عالي نسبيا.

3-2 تقييم الوضع الحالي للتعليم التقني العالي.

عندما يتم تقييم المعاهد العليا من الناحية الكمية نجد أن المعاهد التقنية العالية والتي يصل تعددها إلى (112) معهدا والتي تنتشر في كافة ربوع ليبيا انتشارا أفقيا أصبح الكثير منها يعطي درجة البكالوريوس بعد أربع سنوات والدبلوم العالي بعد ثلاثة سنوات ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الجانب هل خريج المعهد التقني العالي ذو جودة عالية ويتمتع بالمهارات اللازمة لسوق العمل؟

أيضا هناك مشكلة في الناحية الكمية من حيث عدد الطلبة والطالبات الدارسين في المعاهد التقنية العالية حيث تعتبر نسبة الدارسين منخفضة نسبيا عن السنوات السابقة ومنخفضة بشكل عام نسبا إلى

السكان حيث أذا اعتبرنا أن متوسط عدد السكان في ليبيا ستة مليون فأن نسبة الدارسين في المعاهد العليا تقريبا 1%.

أما عندما يتم تقييم المعاهد التقنية العالية من حيث الجانب النوعي نجد أن المشاكل التي تعاني منها المعاهد العليا في ليبيا هي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها كافة المؤسسات التعليمية في ليبيا بجميع مستوياتها وهي قلة الجانب العملي في التعلم والتطوير للمتلقي حيث أن نسبة عدد الفنيين إلى عدد المعامل منخفضة في المعاهد التقنية العالية حيث يصل إلى أقل من (1.7) فني لكل معمل في المتوسط مع الأخذ في الاعتبار أن المعامل تحتاج إلى أكثر من فني يوزع على الطلبة الجدول داخل المعامل الدراسية مع متابعة تحصيل الطالب عمليا، دون أن نغفل المشاكل التي تعاني منهم المعامل من حيث ضعف التجهيز إضافة إلى ضعف الموارد البشرية كما و نوعا، و نضيف إلى ما سبق ضعف مناهج وطرق التدريس حيث يعتمد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بشكل رئيسي على الملخصات الورقية عوضا عن المناهج والمراجع الرئيسية التي يكون بعضها مرتفع السعر رغم سياسة دعم الكتب في بعض الجامعات والمعاهد.(واقع التعليم العالي في ليبيا،2016،ص6).

3-3 رؤية التعليم التقني العالي بمفهوم إدارة المعرفة

أن الحل للمشاكل المتراكمة والمختنقات في التعليم التقني العالي يجب أن تعالج بمفاهيم جديدة وفعالة ذات طابع تنموي تراكمي مستدام، وهذا لا يتأتى إلا بالبحث العلمي والطرق الصحيحة في هذا المجال وتبني طرق حديثة منها أدارة المعرفة لمتابعة كل ما هو جديد في هذا المجال للرفع من كفاءة المعاهد التقنية العالية.

إن المعرفة بوصفها رأس المال الفكري داخل المؤسسة من جهة وخارج المؤسسة، فهي السلاح الاستراتيجي التنافسي للمؤسسة، والمعرفة حقل قديم متجدد، واليوم تنظر المؤسسة الحديثة (المعهد التقني العالي) إلى المعرفة على أنها تعد أساسا لضمان البقاء والنمو، لأنها تساهم في الرفع من فاعليتها وأدائها. (الجازوي، بوجلال، ص14)

كذلك بالإضافة إلى تبني أدارة المعرفة واستحداثها في مؤسسات التعليم التقني العالي يرى الباحثون أن هناك سلاح فعال أخر للارتقاء بالجانب النوعي للمعاهد التقنية العالية ألا وهو التخطيط الاستراتيجي الداخلي لتطوير مؤسسات التعليم التقني العالي، وتفعيل دوره، وتحقيق غاياته واستحداث حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجه الطلبة من أهم العوامل الهادفة لإنجاز عملية التنمية المستدامة بتأهيله للمورد البشري وإطلاق مآبه من طاقات إبداعية، و ابتكارية وتحقيق طموحاتها في إعادة اكتشاف ذاتها وقدراتها،(أبوخشيم،بدران،2018م) حيث يرى الباحثون أصبح لزاما على تلك المؤسسات

امتلاك إدارة استراتيجية للتخطيط الداخلي لحل المشكلات المستحدثة في أطار السياسة العامة لإدارة المعاهد العليا التي تواجهها .

4-المحور الثاني :مخرجات التعليم التقني العالي وأثره على هيكل سوق العمل في ليبيا وتقييمه بمعايير إدارة المعرفة

أن عدد خريجين المعاهد التقنية (المهنية) العالية قد بلغ (126) ألف خريج على امتداد السنوات من الموسم الدراسي 82، م83م وحتى نهاية الموسم الدراسي 2018م (غرودة،2019).

تشير دراسات التنمية البشرية إلى أن % 37 من المجتمع الليبي هم طلاب يجلسون على مقاعد الدراسة في مستويات ومراحل تعليمية مختلفة.

بالإضافة إلى إعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم ، و الملاحظ أن نحو% 41 من السكان في ليبيا منهمكين في العملية التعليمية بشكل أو آخر ، ومن بين المؤشرات عن تطور ذلك الرصيد و التغيير الذي طرأ على الهيكل التعليمي للسكان الليبيين هي المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي من الفئة العمرية في السن المدرسية (6-24) نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البيئة المناسبة حيث ارتفع معدل الالتحاق داخل كل فئة عمرية بنسب كبيرة (أبومريم، 2010،ص16) ونتيجة لهذا التزايد المستمر في عدد الملتحقين بمقاعد الدراسة سنويا نتيجة للتركيبة الديمغرافية الفتية للسكان في ليبيا فأنه من الطبيعي أن عدد الخريجين للتعليم العالي في تزايد مستمر والذي يشكل التعليم التقني العالي جزاء منه، ومن منطلق مفهوم التنمية المستدامة والذي ينص على الاستمرارية والزيادة فأن أعداد الخريجين من الناحية الكمية لا يشكلون مشكلة ،ولكن نسبيا عندما يتم ربط هذا المفهوم بسوق العمل فأن هذه الأعداد ذات المؤهل العالي لا يتم استيعابها في سوق العمل الليبي.

وقد صدر عن المركز العالمي للتنافسية و الأداء التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي تقريرا حول التنافسية العالمية في عدة مجالات مختلفة ومؤثرة حيث جاءت ليبيا عند قياس مؤشر التعليم الابتدائي في الترتيب (128) ، كذلك مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي فتتصدر ليبيا الترتيب (37) وبمؤشر كما جاء في التقرير مؤشر نوعية نظام التعليم في ليبيا فجأت في الترتيب (138)،بمؤشر ، أما عن مؤشر نوعية التعليم في الرياضيات والعلوم فليبيا تأتي في المرتبة (113) عالميا، وعن مؤشر كليات الإدارة فأن ليبيا تحصلت على الترتيب (137) ، وعن مؤشر تدريب المعلمين فقد تحصلت ليبيا على الترتيب (110) ،كما تحصلت ليبيا على الترتيب (96) في توفير أخر التكنولوجيا، و هذه المؤشرات تعني أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات جوهرية منها أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي غير متنوع في مصادر الدخل تجعل أمكانية معدلات نمو مستدامة أمر غير ممكن في الظروف الحالية (الشعافي،الغصين،2015)

والجدول رقم (7) التالي يوضح التوزيع العددي والنسبي لعينة يشتغلون حسب العمر والحالة التعليمية ونلاحظ أن أجمالي العينة (31573) مصنفو حسب المستوى التعليمي وان خريجين المعاهد العليا يشكلون نسبة 11.4% من أجمالي العينة والذين يبلغ عددهم (2117) من الذكور و (1495) من الإناث بأجمالي قدره (3612) ومن خلال ملاحظة نسبة مشاركة خريجين المعاهد العالية في الشغل في هذه العينة نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة أذا ما قورنت بخريجين الثانوية العامة أو ما يعادلها والمقصود هنا المعاهد المهنية المتوسطة حيث تبلغ نسبة مشاركتهم 35.1% ، و إذا ما أخذنا في عين الاعتبار التحليل السابق فأن نسبة خريجين المعاهد التقنية العالية في الجهاز الإداري للدولة منخفضة نسبيا.

الجدول (7) التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة الناشطين المشتغلون الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق الحالة التعليمية

الحالة التعليمية		الجنس		
		ذكر	أنثى	المجموع
أمي	العدد	527	437	994
	النسبة	2.5	4.5	3.1
يقرأ ويكتب	العدد	478	66	544
	النسبة	2.2	0.7	1.7
ابتدائية	العدد	2720	383	3103
	النسبة	12.4	3.9	9.8
إعدادية أو ما يعادلها	العدد	4902	781	5683
	النسبة	22.4	8.0	18.0
ثانوية أو ما يعادلها	العدد	7113	3981	11094
	النسبة	32.5	41.0	35.1
معهد عالي	العدد	2117	1495	3612
	النسبة	9.7	15.4	11.4
جامعي	العدد	3600	2472	6072
	النسبة	16.5	25.5	19.2
دبلوم دراسات	العدد	86	32	118

عليا	النسبة	0.4	0.3	0.4
ماجستير	العدد	196	48	244
	النسبة	0.9	0.5	0.8
دكتوراه	العدد	97	12	109
	النسبة	0.4	0.1	0.3
الإجمالي	العدد	21866	9707	31573
	النسبة	100	100	100

المصدر: الكتاب الإحصائي 2010م مصلحة الإحصاء والتعدد

الجدول رقم (8) تطور عدد الباحثين عن العمل خلال الفترة (1995-2006-2010)

السنوات	عدد الباحثين عن العمل			
	ذكور بالألف	إناث بالألف	المجموع	معدل البطالة
1995	101816	17716	119532	10.9
2006	258275	89319	347594	20.7
2010	-	-	218029	13.5

المصدر: الشبة، حدود، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ، ورقة منشورة المجلة الجامعة ،الزاوية 2015م.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معدل البطالة يعكس نسبة الباحثين عن عمل ولم يحصلوا عليه، حيث كانت هذه النسبة 10.9% في سنة 1995م، ثم زادت هذه النسبة لتصل إلى 20.5% في سنة 2006م، ثم انخفضت هذه النسبة نسبيا إلى 13.5% في سنة 2010م، ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة البطالة مرتفعة نسبيا في دولة فتية مثل ليبيا، لا يتجاوز عدد سكانها ستة مليون نسمة، و إذا أخذنا في الاعتبار المدة الممتدة من 2011م وحتى الآن فأن فرص أيجاد عمل بين الشباب في الجهاز الإداري للدولة متناقصة نتيجة لتعطل العديد من مرافق الدولة والانقسام السياسي والوضع الأمني ،هذا بدوره كله يضغط على منظومة الباحثين عن العمل لصالح ارتفاع معدل البطالة والتي بدورها تشتغل عكس أتجاه التنمية والنمو.

5- النتائج والتوصيات

5- 1النتائج

1- تنتشر المعاهد التقنية العليا انتشارا أفقيا مشكلة بعدا استراتيجي لعملية التعليم العالي في ليبيا بمجموع (112) معهدا في مختلف التخصصات التقنية والمهنية.

2- أزداد عدد الطلبة المنخرطين في عملية الدراسة في المعاهد التقنية (المهنية) العالية خلال الفترة محل الدراسة من سنة 1984م إلى 2010م ليشكلوا نسبة 34% من أجمالي المتجهين إلى التعليم العالي في سنة 2010م.

3- أنخفض عدد أجمالي الطلبة من العنصرين في سنة 2018م ليصل إلى (63508) طالب وطالبة ليشكلوا نسبة قدرها 38% من أجمالي عدد الطلبة في سنة 2010م ويعزى ذلك في اعتقاد الباحثون إلى أغلاق بعض المعاهد في مناطق الصراع في الفترة الممتدة من 2010م إلى 2018م، أيضا رحيل جزاء كبير من أعضاء هيئة التدريس المغتربين .

4- عند تقييم المعاهد التقنية العالية فأن الجانب الكمي من مدخلات ومخرجات أعداد الطلبة لا يشكلون مشكلة مطلقة لان هذه الإعداد في تزايد مستمر حتى سنة 2010م باستثناء الفترة الممتدة من 2011م وحتى 2018م فهي وضع استثنائي قابل للتعديل.

5- عند تقييم المعاهد التقنية العالية من حيث الجانب النوعي وتأثيرها على المخرجات المتمثلة في الخريجين فأن هناك خلل يتمثل في ضعف الجانب العملي من دراسة الطالب.

6- أن هناك خلل كمي ونوعي لاستيعاب الخريجين من المعاهد التقنية العالية سواء في القطاع العام نتيجة لانخفاض نسبة خريجين المعاهد التقنية العالية فيه لا سباب فنية أو اختلالات نوعية، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص الذي يعاني من صغر حجمه حتى الوقت الحالي وذلك نتيجة للسياسات المتبعة للدولة في الفترة السابقة مما يعرقل عملية التنمية في مدخلات الموارد البشرية المتعلمة مهنيا في الاقتصاد الليبي.

7- أن الاختلالات في الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد يعتمد على مورد واحد تجعل أمكانية استيعاب الخريجين في سوق العمل أمر صعب المنال في الظروف الحالية.

5-2 التوصيات

1- العمل على متابعة المعاهد التقنية العالية من قبل أدارة المعاهد العليا وتدليل المختنقات والصعاب التي تواجهها.

2- العمل على الاهتمام بالجانب النوعي في المعاهد التقنية العالية المتمثل في الجانب العملي للطالب من خلال توفير المعامل والفنيين واستحداث المادة العلمية بتنويع المراجع ومتابعة كل ما هو جديد في هذا المجال.

3- استحداث أدارات جديدة في المعاهد التقنية العالية مثل أدارة المعرفة والتخطيط الاستراتيجي للرقي بالمعاهد التقنية العالية ومعالجة المشاكل المستحدثة لكل معهد في أطار السياسة العامة لأداره المعاهد العليا.

4- التنسيق من خلال الهيئة الوطنية للمعاهد العليا مع وزارة العمل من خلال منظومة الباحثين عن العمل لمعالجة الفجوة النوعية في متطلبات سوق العمل.

5- العمل على تنويع مدا خيل الاقتصاد الليبي سواء أكان هذا التنوع في الاقتصاد العام أو الخاص وذلك لخلق فرص حقيقية لاستيعاب الخريجين ومساهمتهم بشكل فعال في عملية التنمية.

6- العمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم التقني العالي وسوق العمل عن طريق أدارة المعرفة في المعاهد من خلال توجيه وتدريب مهارات الخريجين حسب ما يتطلبه سوق العمل.

6- المراجع

1- الكتاب الإحصائي، الإحصاء والتعدد 2010م

2- الجازوي، عبد العظيم عبد القادر، بوجلال، غادة مرعي، 2018م، استراتيجية مقترحة لإدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، مؤتمر التعليم العالي التقني والجامعي في ليبيا، الواقع وأفاق التطوير.

3- ريما علي حلاق، دور أدارة المعرفة في أتخاد القرارات من وجهة نظر المديرين والمدرسيين في المدارس الثانوية العامة في مدينة دمشق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق،2014م

4- عبد المجيد مهنا، إدارة المعرفة: دور جديد لاختصاصي المكتبات والمعلومات، مجلة جامعة دمشق، 2012م

5- أبوخشيم، عمر حسين، بدران، محي الدين علي،2018م، التخطيط الاستراتيجي وأثره في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي والتقني، دراسة تطبيقية على كليات جامعة طرابلس، مؤتمر التعليم العالي التقني والجامعي في ليبيا، الواقع وأفاق التطوير.

6- سهاد جواد الساكني،2018م، التنمية المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، الجامعة المستنصرية–كلية التربية الأساسية، مجلة الآداب، ملحق العدد 125

7- شنبي صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2017

8- إجباره، زينب حسن، عموش، صباح ابراهيم، (2018) اتجاهات طلاب الثانوية العامة في مدينة بنغازي نحو التعليم التقني، مؤتمر التعليم التقني والجامعي في ليبيا

9- عبد العظيم عبد القادر الجازوي، غادة مرعي بوجلال، استراتيجيات مقترحة لإدارة المعرفة بمؤسسات التعميم العالي في ليبيا
10- أبو مريم، أحمد علي محمد، (2010)، مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الليبي، دراسة في الجغرافية البشرية والاقتصادية
11- عمار، عماري، إشكاليات التنمية المستدامة وأبعادها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2008م
12- الشبة، رمضان عبدالله، حدود، مصطفى مسعود،2015م عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، ورقة منشورة المجلة الجامعة، الزاوية.
13- الشعافي، نجيب محمد حمودة، غصين، نواف،2015، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا، دراسة تحليلية قياسية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن العدد22.
14- واقع التعليم في ليبيا، 2016، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات
15- مكتب اعتماد المؤهلات العلمية في أدارة المعاهد التقنية العليا
16- غرودة، خالد، رئيس مكتب اعتماد المؤهلات العلمية بإدارة المعاهد التقنية العليا، مقابلة شخصية، 2019/3/4م